

## قانون انتخابات آخذ في التبلور داخل اللجان

## المجلس.. يفعل دوره الرقابي والتشريعي

إعداد: بسام عثمان

كرئيس للوزراء بصلاحيات منقوصة، خلافاً للصلاحيات التي منحها إليه القانون الأساسي، وبعد اعترافه الضمني بفشل حكومته على الصعيد الأمني، قال قريع إن حكومته قد شخصت بدقة عوامل وأسباب الفوضى والفلتان، والذي وجدته متجذراً سواء في الأجهزة الأمنية ذاتها، أو في منهج العمل والرؤيا الأمنية بشكل عام، وأضاف أن حكومته حاولت لكنها لم تنجح في تحسين الوضع الأمني لأسباب مذكورة، وقال قريع «لا أريد أن أدخل في خلاف عميق مع الرئيس عرفات القائد الرمز للشعب الفلسطيني وقررت تقديم استقالتي».

لقد مارست هذه اللجنة الخاصة عملها بجدية ومهنية عبر استماعها للعديد من المسؤولين الحكوميين والأمنيين، وإلى ممثلي القوى السياسية ومنظمات ومؤسسات المجتمع المدني. وجاءت خلاصة هذا الجهد بتقرير قدمته اللجنة للمجلس شخص بدقة أسباب التدهور الأمني الشامل، وبخاصة في قطاع غزة، تضمن توصيات أهمها ضرورة إجراء الانتخابات العامة التشريعية الرئاسية قبل نهاية العام الحالي، باعتبارها الأسلوب الديمقراطي الأنجع للخروج من الأزمة الداخلية الراهنة.

وبالمضمون أيضاً، فعل المجلس التشريعي من دوره في مجال التشريع وسن القوانين. فالمجلس يقوم في الوقت نفسه بإعداد ومناقشة رزمة من مشاريع القوانين أبرزها، قانون الانتخابات، والقانون المعدل لقانون انتخابات المجلس والهيئات المحلية الذي انتهى المجلس من إقراره، ومشروع قانون هيئة سوق رأس المال الفلسطيني، ومشروع معدل لقانون ضريبة الدخل، ومشروع قانون التأمين والمعاشات لقوى الأمن، ومشروع قانون التنظيم والبناء، ومشروع قانون أعمال الخبرة أمام المحاكم النظامية والنيابة العامة، ومشروع قانون صندوق الرعاية الاجتماعية، ومشروع معدل لقانون التأمينات الاجتماعية، ومشروع قانون مكافحة التدخين، ومشروع قانون تنظيم أعمال التأمين الفلسطيني، ومشروع قانون إصابات العمل، ومشروع قانون الأسرى والمحربين الذي يضمن حقوق هذه الفئة المناضلة من شعبنا.

## قانون الانتخابات

استحوذ إعداد قانون الانتخابات على مساحة واسعة من جهد المجلس التشريعي في الأسابيع الأخيرة، وشكل المجلس من أجل إعداده لجنة خاصة عقدت سلسلة من الاجتماعات، تركزت نقاشاتها حول النقاط التالية:

أولاً- إذا ما كان المجلس التشريعي يريد أن يحافظ على القانون الحالي مع بعض التعديلات الطفيفة، أو أن يتبنى المجلس قانوناً جديداً، قانوناً مختلطاً يمزج بين نظام الدوائر والنظام النسبي، نظام القوائم الحزبية.

وحول النظام المختلط يدور نقاش حول نسبة كل نظام من النظامين الانتخابيين في القانون الجديد، ويرى المحللون أن هذه القضية بالتحديد ستحسم داخل كتلة حركة «فتح» البرلمانية وداخل مؤسسات الحركة.

ثانياً- قضية «الكوتا» النسائية، والنقاش لا يدور هنا فقط حول ما إذا كان من الضروري أن ينص القانون الجديد على وجود كوتا من عدمها، بل أيضاً على نسبة الكوتا إذ يدور الحديث أنها ستتراوح بين ١٥ إلى ٣٠٪. ثالثاً- عدد مقاعد المجلس التشريعي أو البرلمان الجديد، فهناك شبه إجماع بضرورة زيادة عدد المقاعد، ولكن النقاش يدور حول مقدار هذه الزيادة، التي تقدر ما بين ١٢٠ إلى ١٣٠ مقعداً.

رابعاً- سن المرشح الذي سيحتل مقعد المجلس التشريعي. ففي حين أن هناك إجماعاً على سن المقترح وهو ١٨ عاماً، فإن هناك خلافاً حول سن المرشح، فبعض النواب يقولون أنه ٢٥ عاماً، والبعض الآخر يطالب بأن يكون ٣٠ عاماً أو ٢٨ عاماً.

لجنة الداخلية والأمن، طالبت في تقريرها بالأخذ بالكوتا النسائية حتى في القانون المعدل لقانون انتخابات المجالس والهيئات المحلية، وذلك بتخصيص ما نسبته ٢٩٪ من مقاعد المجالس والهيئات المحلية للمرأة.

وأجمع معظم النواب على ضرورة التدخل أو التمييز الإيجابي لمصلحة المرأة، وذلك بما يتناسب مع دورها الوطني والنضالي قبل الحديث عن حجمها العددي باعتبارها تشكل نصف المجتمع.

## جدار الفصل العنصري

وعلى الصعيد السياسي، أولى المجلس التشريعي أهمية خاصة لقضية جدار الفصل العنصري، وذلك بالتزامن مع قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي حول الجدار. فقد أبقى المجلس هذه القضية على جدول أعماله، سواء قبل صدور قرار المحكمة أم بعده. وطالب المجلس قبل صدور القرار بأن يتم الإعلان عن عدم شرعية إقامة الجدار، ثم رحب المجلس بقرار المحكمة واعتبره تاريخياً، وطالب الحكومة الفلسطينية بمتابعة هذا القرار في الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى من أجل عزل إسرائيل وإجبارها على وقف بناء الجدار وإزالته.

وأكد المجلس في جميع موافقه على أن الجدار هو عمل عدواني وتوسعي، هدفه تكريس الاحتلال، ومنع إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، مؤكداً أيضاً أن الجدار لا يمكن أن يحقق الأمن لإسرائيل، وأن السلام الحقيقي هو السلام العادل والدائم والشامل الذي يضمن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني والمستندة إلى قرارات الأمم المتحدة، القادر على تحقيق الأمن والاستقرار لجميع شعوب المنطقة.

وطالبت رئاسة المجلس بتشكيل لجنة مشتركة مع الحكومة من أجل متابعة قرار محكمة لاهاي في المحافل الدولية.

وبعد هذا العرض لأبرز المحطات التي تشير إلى تفعيل المجلس التشريعي لدوره في إطار مهامه الرئيسية (الرقابة والتشريع)، فإن السؤال الذي يطرحه عدد من المراقبين هل أعطى هذه التفعيل نتائج ملموسة في مجال إيجاب السلطة التنفيذية على احترام قراراته؟ عملياً لم تحترم السلطة التنفيذية قرارات المجلس، وبخاصة القرار الذي طالب فيه المجلس بإعفاء السيد أمين حداد رئيس سلطة النقد من منصبه، وكذلك الأمر بالنسبة لقضية الأسمنت، وعلى الرغم من أن الحكومة قد أكدت تحويل ملف القضية إلى النائب العام، فإن المواطن لم يلمس الجدية في متابعة هذه القضية.

ومع ذلك، فإن المجلس التشريعي قد نجح في خلق رأي عام لصالحه ولصالح قراراته، ما قد يزيد من الضغوط على السلطة التنفيذية من أجل تنفيذ هذه القرارات. وهنا لا بد من الإشارة إلى الدور المهم الذي من الممكن أن تلعبه مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية في الالتفاف حول المجلس التشريعي، ومد يد العون له ومساندته من خلال إبراز الدور الذي يقوم به، وأهمية القضايا التي يطرحها والقرارات التي يتخذها، والعمل جماعياً من أجل أن تنفذ هذه القرارات.

## فتوح في مؤتمر صحفي

## «التشريعي» هو المكان المناسب لحل الأزمة

## والقانون الأساسي يوضح الصلاحيات

في المؤتمر الصحفي الذي عقده رئيس المجلس التشريعي روجي فتوح، أثناء ذروة الأزمة الحكومية وعلى الأرض في قطاع غزة في ٢٠/٧/٢٠٠٤، حاول أن يلفت نظر جميع الأطراف إلى أهمية المجلس التشريعي، كمؤسسة منتخبة يمكن اللجوء إليها لإيجاد حل للأزمة عبر الوسائل الديمقراطية والتقاليد البرلمانية، واستناداً للقانون الأساسي الذي توضح مواده صلاحيات مؤسسات الحكم وتوضح طبيعة عمل كل منها.

وبعد أن نفى فتوح الشائعات حول استقالته من رئاسة المجلس، أكد أن هيئة الرئاسة ستعمل على تفعيل دور المجلس في المرحلة المقبلة من أجل إلزام الجميع بأحكام القانون، واللجوء إلى القانون الأساسي باعتباره الحكم بين الجميع، وهو أساس لكل الحلول الممكنة.

وانتقد فتوح التسويات التي من شأنها تهميش القانون الأساسي، وأوضح أنه لو مارس الجميع أدوارهم انطلاقاً من الصلاحيات التي منحها لهم القانون الأساسي، لما كان لدينا مشكلة ولا أزمة. فالقانون أوضح بشكل جلي صلاحيات مؤسسة الرئاسة ومؤسسة مجلس الوزراء.

وحول الفلتان والفوضى الأمنية، قال إن المجلس التشريعي قد حذر مراراً من هذه الظاهرة وتفاقمها عبر قراراته العديدة، وطالب بضرورة إصلاح الأجهزة الأمنية وتعيين مسؤولين أكفاء ومهنيين على رأسها، على أن يتم استبدالهم دورياً.

واستعرض فتوح المحطات الرئيسية في تاريخ المجلس التشريعي التي تُظهر تصميمه على إرساء دولة القانون والمؤسسات، وأوضح أنه ومنذ تسلم المجلس تقرير هيئة الرقابة العام في صيف العام ١٩٩٧، والذي أشار إلى بعض جوانب الفساد الإداري والمالي في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وهو يراقب - أي «التشريعي» - هذه الظاهرة ويدعو إلى الإصلاح. وطالب في حينه بضرورة إجراء تغيير وزارى، وبضرورة فصل اجتماعات القيادة عن اجتماعات مجلس الوزراء الذي كان يرأسه في ذلك الوقت الرئيس ياسر عرفات شخصياً، وذلك بهدف ممارسة رقابة برلمانية جادة وفاعلة على أداء الحكومة.

وأضاف، لقد توج المجلس التشريعي جهوده نحو الإصلاح في السلطة، بإصدار وثيقة الإصلاح الشاملة في ١٦/٥/٢٠٠٢، والتي تناولت الجوانب الدستورية، والانتخابات، وسلطة القضاء، والإدارة العامة للسلطة، والأجهزة الأمنية، وهي وثيقة سابقة لطلب اللجنة الرباعية عبر خارطة الطريق. وقال فتوح لو التزم الجميع بتنفيذ هذه الوثيقة لما وصلنا إلى ما وصلنا إليه الآن.

وأشار إلى الخطوة الأخرى المهمة التي اتخذها المجلس التشريعي، والتي تمثلت بتعديل القانون الأساسي من خلال استحداث منصب رئيس الوزراء كمؤسسة مستقلة عن مؤسسة الرئاسة، مع تحديد صلاحيات كل منهما.

وطالب فتوح في ختام مؤتمره الصحفي، بضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية للخروج من الأزمة الراهنة.